استعراضات إعلامية

أحمد حسين

فيما تتجه الأنظار هذه الأيام نحو المؤتمر الوطني وما يمكن أن يتمخض عنه من تسويات، أو صفقات سياسية بوصف أدق، ثمة من يحاول لفت الانتباه إلى مجالات أخرى تداعب هموم المواطنين واحتياجاتهم المفقودة.

الأنظار سواء كانت للمتخصصين بالشأن السياسي أم المواطنين، لا تتجه إرادياً نحو الاحتدام المحموم بين قادة الخلاف السياسي، بل هي مجبرة لاقتران استقرار أمن الفرد العراقي ومستقبله بتداعيات هذا الاحتدام المتأزم، وكذلك لا تتجه الأنظار شغفاً أو إعجاباً بما يدور بين الساسة إذ أنها تترجى الخروج بتوصيات أو سياسات إيجابية تصب في مصلحة الوطن والمواطن، كما إن الناظرين لا يتأملون مشاهدة حوارات متحضرة أو مناظرات بناءة تعود بالنفع على الجميع وتبعث في النفوس الفخر أو المتعة على الأقل كما هو حال المناظرات الاجتماعات السياسية التي تجري في أنظمة ديمقراطية بحق.

الناظرون يعرفون مسبقاً ما الذي سيُطرح على طاولة المؤتمر الوطني وغيره من المؤتمرات وطنية كانت أو غير ذلك، وهم يتوقعون المفردات والخطابات الإعلامية التي ستشحن الأجواء بالتوتر، وأيضاً هم مؤمنون بأن المؤتمرات السياسية وجلسات الصلح الموهوم ما هي إلا ستار يخفي وراءه ما سيجري من صفقات، إلا أنهم. أي الناظرين .يترقبون ما ستؤول إليه الأمور استعداداً لاتخاذ الاحتياطات اللازمة التي اعتاد العراقيون اتخاذها منذ عقود. أما من يحاولون لفت الأنظار إلى تردي واقع الخدمات والتربية والتعليم والصحة والوضع الاقتصادي والبطالة وغير ذلك من قائمة الأزمات الطويلة التي تعصف بالبلاد والعباد، فهؤلاء لا يغردون خارج السرب كما قد يتبادر إلى الذهن، بل إنهم جزء أساس في السرب وآلة موسيقية مهمة في جوقة النشاز السياسي، وما هم إلا قنوات جماهيرية يحاول الساسة من خلالها رفد التوتر الشعبي بمزيد من التحفز.

فالذي يحاول سرقة الأضواء السياسية إلى بقعته عبر المطالبة بصلاحيات محلية أوسع للمحافظات أو إقامة الأقاليم أو الانفصال النهائي عن العراق، يبرر مطالباته هذه بتردي واقع الخدمات وسوء الإدارة المركزية للبلاد التي أدت إلى تضييع أو تسويف حقوق المواطنين، وكذلك بسبب مركزية القرار السياسي والاقتصادي، وبسبب سياسة التهميش من قبل حكومة المركز تجاه المحافظات، والكثير من الأعذار الأخرى التي يصر الناطقون بها على أنها مطالب جماهيرية تصب في صالح المواطن وليس السياسي أو المسؤول المحلي أو الزعيم الديني أو القبلي، إلا إن الحقيقة غير ذلك، فهؤلاء وبعد أن هجرتهم الأضواء الإعلامية .وهم المصابون بالإسهال الإعلامي .لم يجدوا غير التصريحات المتشنجة أو بوصف أدق الصادمة لاستعادة مواقعهم في دائرة الضوء التي أدمنوا الجلوس فيها كما أدمن الساسة الجلوس على الكراسي، خاصة وان معظمهم إن لم يكن جلّهم قادة بارزون في مجتمعاتهم وهم قادرون تمام القدرة على فرض المطالب الشعبية على المسؤولين المحليين فرضاً وليس ترجياً، وقادرون على أكثر من ذلك.

من غير المنصف أن يوظف البعض وسائل الإعلام ومشاعر المواطنين ومعاناتهم لتحقيق أهدافه ويدّعي في الوقت نفسه انه ينطلق من احتياجاتهم ويتحدث بلسانهم، وكأن العراقي أبكم أصمّ قعيد الفراش، لا يسمع ما يدور من خطب وزعيق ولا يستطيع النطق بما يريده ولا يقوى على النهوض إلى الشارع ليعبر عما يريد.

من يريد أن يقدم شيئا للمواطنين فعليه أن يتحرك على أرض الواقع لا أن يستعرض عضلاته الإعلامية، ويصب نار الحث الطائفي والمناطقي على نار الأعصاب المتوترة، هذا إن كان معنياً بالمواطن حقا، أما إن لم يكن كذلك فسيواصل ما يقول ويفعل.

شط العرب.. الرمزية والواقع المتردّي!

شط العرب عند نقطة التقاء دجلة والفرات في القرنة

موت النخيل على ضفة كرمة علي

د. حسن الجنابي

٢-٢

فالمعروف أن أغلب مياه شط العرب حتى وقت متأخر كانت تأتي من نهر الكارون أساسا (أكثر من ١٥ مليار متر مكعب كمعدل سنويا) والكرخة (أكثر من ٥ مليارات متر مكعب سنويا كمعدل)، وبما أن إيران أكملت سيطرتها على مياه نهري الكارون والكرخة وتحويلها للاستخدام داخل الحدود الإيرانية، فلا أمل يرتجى في تحسين نوعية مياه شط العرب في ظل انحسار مياه الفرات وفي انتظار اكتمال تشييد سد أليسو التركي على دجلة.

من الجدير ذكره هو إن وزارة الموارد المائية شرعت بتنفيذ قناة أروائية بموازاة شط العرب استجابة للواقع الجديد المتمثل بملوحة شط العرب، وذلك لنقل ما مقداره ٣٠ مترا مكعبا في الثانية من مياه الري للأراضي الزراعية التي كانت تسقى من مياه شط العرب العذبة، في محاولة لمساعدة السكان على ممارسة نشاطهم الزراعي.

القانون الدولي للمياه وشط العرب:

إن شط العرب هو مجرى مائي دولي، وان النظر في مديات انطباق القانون الدولي عليه أمر واقعي ومفيد، خاصة من حيث إدارة المياه المغذية له، لأن كسب الجدل والفوز بالحجة استنادا إلى القانون الدولي هو انتصار بحد ذاته حتى لو بقي في إطاره المعنوي أو الأخلاقي أو السياسي، ولكن هناك إشكاليات يجب التمعن بها بغرض فهمها من قبل من يتصدى لهذه المعالجة وأهمها باختصار شديد ما يأتي:

١. إن القانون الدولي للمياه ليس حلا سحريا أو فوريا لمشكلة شط العرب، او أية مشكلات ونزاعات مائية بين الدول، بل هو إطار عام للمبادئ والأسس التي تعتمدها المجموعة الدولية لحل تلك المنازعات، وبذلك فإن للقانون الدولي للمياه تأثير أخلاقي وقانوني كبير في أي نزاع مائي دولي يطرح على محكمة العدل الدولية في لاهاي، وإن حل أية مشكلة مائية مشتركة بين أكثر من دولة يتم حصرا بين الدول نفسها، ولا يمكن للقانون الدولي فرض حلٍ معين على الأطراف.

٢. إن وجود اتفاقية ثنائية بين دولتين (أو اتفاقية ثلاثية أو رباعية... الخ بين مجموعة من الدول المعنية) يجمّد من الناحية العملية -إن لم يلغ- مفعول القانون الدولي إلا إذا حدثت أضرار كبيرة أو تهددت مناطق ومجاميع بشرية بمخاطر كبرى. وفي حالة شط العرب فإن للعراق اتفاقية ثنائية مع إيران منذ عام ١٩٧٥، بالرغم من رغبة العراق التي عبر عنها رئيس الجمهورية العراقية في وقت سابق بمراجعتها، وكذلك هناك أضرار كبيرة حدثت وتحدث في بيئة شط العرب وإن العراق بحاجة إلى مسحها وحصرها وتقييمها بشكل تفصيلي.

٣. لاتوجد آلية أو أجهزة معينة أو شرطة دولية لتطبيق القانون الدولي للمياه مهما كان حجم الخروقات أو سوء الاستغلال من قبل طرف من الأطراف المتشاطئة، على عكس قوانين المياه الوطنية، حيث تسهر أجهزة الشرطة المحلية والمحاكم على تطبيقها مثلا.

٤. في الوقت الذي لايشك فيه احد من أن الفرات ودجلة نهران دوليان، فإن دولية نهري الكرخة والكارون قد تكون موضع نقاش وبحاجة إلى جهد قانوني وفني يتناسب مع أهمية هذين النهرين للنظام المائي في المنطقة عموما وخاصة لشط العرب.

فلو أخذنا نهر الكارون مثالا، وهو لايختلف بالنتيجة عن نهر الكرخة، لنرى مدى انطباق القانون الدولي عليه أو لكشف أهم التعقيدات المرتبطة بذلك - في ضوء الفقرة الرابعة أعلاه- فسنجد أن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية ١٩٩٧، وهي أهم وثيقة في القانون الدولي للمياه، تعرّف النهر الدولي على انه: "أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة".

وبما أن نهر الكارون يقع جغرافيا داخل الأراضي الإيرانية من المنبع حتى المصب فيبدو حسب التعريف المجرد وكأنه نهر محلي وليس نهرا دوليا.

ولكن الوجه الآخر لهذا الجدل هو أن لكل نهر خصائصه المميزة النابعة من ارتباطه بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والثقافية وما يناسب ذلك من أنماط إنتاجية وأنشطة وتجمعات بشرية وغيرها. وبذلك فإن النهر هو ليس فقط المسافة الجغرافية المحددة بين المنبع والمصب بل ماحولهما وما بعد نقطة المصب كذلك.

فمياه الكارون لاتتلاشى عن نقطة المصب وإن كانت داخل الحدود الإيرانية، بل إنها تغذي شط العرب الذي هو نهر دولي ويقع ضمن منطقة تتأثر بالمد البحري وهي ظاهرة طبيعية ملازمة للخليج ولايتحكم بها أي طرف، وهذا المد البحري يدفع مياه الكارون مباشرة داخل الحدود العراقية إلى البصرة. لذا فإن الكارون لايختلف من هذه الناحية عن نهر دجلة الذي تقطع مياهه الحدود التركية إلى العراقية!.

لذلك فإن تفسيرنا للنهر الدولي يتجنب التفسير النظري البحت البعيد عن الواقع الاجتماعي والهيدرولوجي والبيئي، والبعيد عن روح اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية التي تعنى أساسا بالحفاظ على المجاري المائية كأنظمة كليّة غير مجزأة ومنع استغلالها الجائر، بقدر ابتعادها عن فكرة السيادة المطلقة للبلدان على الأنهار داخل حدودها السياسية وتدعو إلى الاستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية لضمان استدامتها. وبالنهاية فإن الحدود السياسية بين الدول هي خطوط وهمية تتفق عليها وتلتزم بها الحكومات وليست الأنهار التي تعترف فقط بمساحة تأثيرها أو تأثرها بغض النظر عن الحدود الدولية.

وعلى هذا الأساس يشكل الكارون رافدا من روافد شط العرب وجزءا مكملا للنظام النهري الذي يتشكل من دجلة والفرات وروافدهما، وهو "جزء من شبكة المياه السطحية التي تشكل بحكم علاقتها بعضها ببعض كلاً واحدا وتتدفق صوب نقطة وصول مشتركة"، كما جاء في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

القضية المهمة الأخرى هي إن تحويل مجرى نهر الكارون أو إحداث تغييرات كبيرة به أو تلويثه ينعكس مباشرة على العراق وسكان منطقة شط العرب ويسبب لها أضرارا كبيرة، وأن الاتفاقية الدولية المذكورة - وفقا للمادة السابعة منها- تمنع إحداث أي ضرر ذي شأن لدى دولة مشتركة بالمجرى المائي، وان حدث ذلك فإن التسبب بأضرار يستوجب دفع تعويضات مناسبة للطرف أو الأطراف المتضررة.

وبالمناسبة فإن القانون الدولي للمياه لا ينظم علاقات الدول والحكومات فقط، بل يمكن لأي مواطن متضرر أو مجموعة مواطنين متضررين بسبب سوء إدارة الموارد المائية من قبل إحدى الدول المتشاطئة التقدم بشكوى إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي دون أن يؤثر ذلك على التزامات دولة المشتكي أو المشتكين بالاتفاقيات القائمة ولا يفسّر ذلك على انه إخلالا بالاتفاقية الثنائية أو الثلاثية أو غيرها إن كان ثمة اتفاقية موقع عليها من قبل الدول المتشاطئة. وقد سبق لمحكمة لاهاي الدولية الاستناد في مداولاتها حول النزاعات المائية إلى اتفاقية قانون المجاري المائية الدولية، وهناك أكثر من وسيلة بإمكان المواطنين المتضررين من خلالها تقديم شكاواهم، بعيدا عن القنوات الدبلوماسية الرسمية لتجنب إحراج الحكومة المرتبطة باتفاقية نافذة مع جيرانها.

النفط مقابل الماء المالح:

لقد دفعت البصرة وضواحيها وبساتينها وأنهارها ثمنا باهظا للحروب والإهمال والتعسف خلال العقود الثلاثة الماضية تحولت إثرها، وعلى العكس من تاريخها الناصع، إلى خرائب وأحياء فقيرة وجفت أو تملّحت أنهارها واستخدمت قنواتها لقذف القمامة بعد أن كانت تجوبها زوارق الصيادين أو المصطافين أو المتبضعين.

فأية مفارقة حين تمنح البصرة نفطها للعراق، بكل ما يعنيه ذلك في ظل انعدام قدرة المجتمع على إنتاج ما يكفيه من الغذاء، ولكنها تتسلم ماءً مالحاً بعد جفاف المنابع العذبة. إن إنتاجها من النفط لعدة أشهر يكفي لإعادة بناء ما خربته الحرب. نعم لن يعيد النفط عذوبة شط العرب، ولكنه يعالج بعض جراح المدينة ويمكّنها من استعادة جزء من عافيتها، ويمنح مواطنيها مياه شرب صالحة، ومساكن لائقة ومدارس ومشافي وملاعب ويساعد مزارعيها وصياديها على التأقلم مع المعطيات الجديدة التي فرضت عليهم.

البصرة هي مفتاح نهضة العراق، وإن لم تنهض ستبقى النهضة الوطنية الشاملة مؤجلة.

كاريكاتير

■ عادل صبري

مالم يقله سليماني... قاله أوغلو

مشرق عباس

وضع الكتّاب والسياسيون تصريحات المسؤول الاستخباري الإيراني قاسم سليماني الأخيرة حول العراق والتي نفتها السفارة الإيرانية أخيرا على طاولة التأويل السياسي من زاويتين متقاربتين الأولى تذهب إلى الاعتراف الكامل بمضمون ماطرحه سليماني باعتباره "مفروغا من واقعيته" والثانية غيرت بوصلة الإدانة باتجاه الطبقة السياسية العراقية الحاكمة باعتبارها المسؤولة عن هذا الواقع "المفروغ منه" أيضا.

وأمام موجة الازدراء والاتهام هذه التي جاءت من باب المصادفة بعد أيام من موجة أخرى معاكسة أثارتها تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استثمرت كمناسبة لاتهام طيف سياسي تربطه علاقات وثيقة بتركيا بـ"الخيانة" أو "بيع الذمم لاسطنبول أو الرياض" تنكشف صورة مغايرة عن الأثمان الباهظة التي دفعها العراقيون في الصيرورة التاريخية العصيبة التي زامنت تحول بلدهم من "لاعب" إقليمي إلى "ملعب" في غضون سنوات.

وواقع الحال إن الحدثين وردود الفعل حولهما حتى على مستوى الرؤية السياسية يعكسان صورة "مفزعة" لكنها شديدة الوضوح ليس بشأن طموحات دول الإقليم في فرض النفوذ والتي تبدو في جوهرها طموحات طبيعية مقترنة بجوهر السياسة ، وإنما الاستسلام إلى تلك الطموحات باعتبارها أداة في صراع كسر عظم داخلي تنتمي في كثير من معطياتها إلى عصبية مذهبية طفلية الطابع.

تلك القناعة التي تترسخ بـ"كلية القدرة" التي تمتلكها إيران أو تركيا هي في الحقيقة امتداد لثقافة قدرية مازالت تتنكر للمنهج التجريبي الذي كان قد أثبت أن الحكم الديكتاتوري ليس "قدراً" بالضرورة، وأن أميركا في المقابل ليست "حلماً ديموقراطياً" بالضرورة.

وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو الذي أعاد صوغ نظرية "المحيط الاستراتيجي" العسكرية الألمانية في كتاب "العمق الاستراتيجي" حدد معابر فهم السياسة التركية الجديدة عبر مفهوم التوازن بين "قوة الأمر الواقع" و"قوة الحق الأصيل" فحذر من "المغامرة بمواجهة قوة الأمر الواقع دون استعداد كاف، أو التفريط في قوة الحق الثابت الأصيل".

رجل تركيا الجديدة ومنظّرها العميق كان حريصاً خلال عرض سياسة بلاده على تأكيد حقيقتين أصبحتا أكثر وضوحاً في سياق التجارب التي أعقبت صدور ذلك الكتاب، فتركيا التي اعتبرها اوغلو تمتلك "إمكانات أكثر من مكانتها" تنظر إلى الإرث العثماني الثقافي باعتباره "حقا أصيلا" فيما تعتبر موقعها الاستراتيجي في صميم المنظومتين الأوروبية - العلمانية والشرق أوسطية - الإسلامية نتاج "أمر واقع"، وان الموازنة بين تلك الرؤيتين اللتين يراهما "متحركتين" أكثر من كونهما "متفاعلتين" تمثل جوهر علاقات تركيا الدولية.

وعلى رغم ان تلك الرؤية لاقت نوعين من ردود الفعل في المنطقة العربية والعراق احدهما انغمس بشكل مبالغ فيه في "تمجيد" تركيا الجديدة الخارجة من رداء العلمانية إلى تمثيل الإسلام المعتدل، وثانيهما بالغ في "الخوف" من طموحات تركيا العثمانية، فإن السياسة التركية التي اعتمدت مبدأ فتح المنافذ شرقاً وغرباً والحفاظ على الدبلوماسية الناعمة في العلاقات الإقليمية كترجمة دلالية لمبدأ "قوة الأمر الواقع" نفسها، كانت قد كشفت في ذات الوقت عن نمط سلوك أكثر حدة في التعاطي مع سلسلة من الأزمات مع فرنسا والاتحاد الأوروبي خصوصاً مايتعلق بقضية مجازر الأرمن، واستعراض مبهر لصراع الديوك الإقليمي مع إسرائيل في أزمة سفينة "مرمرة" ودعم صريح لحركة التظاهرات الشعبية في دول الربيع العربي.

أوغلو أراد أن يقول لمن يطلب فهم تركيا الحديثة بأنها "زهرة إقليمية بأشواك قاتلة" وهناك من اعترض على هذه الصورة بالإشارة إلى مشاكل داخلية اجتماعية وسياسية ودينية ومذهبية وفكرية عميقة على تركيا حلها قبل أن تطرح نفسها كـ"زهرة شرق أوسطية"، كما أن هناك من داخل تركيا نفسها وخصوصاً من الأوفياء لصورة تركيا "الأتاتوركية" من شبّه بلاده بسفينة عتاد تسبح في حقل ألغام.

من ذلك المقطع الأخير يمكن تفسير الخطاب التركي تجاه العراق بتطوراته المختلفة، ويمكن التمسك باستثمار "تركيا الأمر الواقع" لا التخلي عنها عبر إجبارها على استنهاض مفهوم "الحق الأصيل" الذي يحصره أوغلو في مفردات لاتحمل مضامين عقائدية أو عسكرية أو توسعية بقدر ما اعتبره استعادة بلاده خاصية "التحسس الجيوسياسي في البلقان، والشرق الأوسط، والقوقاز براً، والبحر الأسود، وشرق المتوسط، والخليج، وبحر قزوين بحراً" ومن خلال ذلك الفهم أيضا يمكن القول إن تصريحات أردوغان حول العراق لاتمثل في جوهرها الإستراتيجية التركية المعلنة والمطبقة واقعياً، بل إن قراءة تلك التصريحات تستدرج التأويل عن تركيا